الشركات الأمنية الخاصة ودورها في العلاقات الدولية: شركة فاغنر أنموذجًا

بشرى جاسم محمد[1] **علي نجم العبدالله[2]**

[1]باحثة سياسية **[2]باحث سياسي/ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات**

المقدمة

تعد الشركات الأمنية الخاصة إحدى الفواعل الدولية غير الرسمية، وازداد تأثيرها في العلاقات الدولية نتيجة الأدوار التي تؤديها في مناطق الصراعات؛ ويرجع ذلك لسهولة التعاقد معها بعيدًا عن القيود القانونية المحلية والتبعات الدولية لإرسال الجيوش النظامية لدولة ما. ولا يقصد بالشركات الأمنية في هذه الدراسة تلك الشركات الخدمية التي تتولى تأمين المنشآت المدنية داخل دولها، أو حتى خارجها، وإنما المعنية محل الدراسة هي تلك الشركات التي تؤدي من مهام الجيوش النظامية خارج حدود دولها، بصرف النظر في الدافع الرئيس لمسؤولي تلك الشركات وطبيعة العلاقات مع الجهات الحكومية، سواء كان الدافـع هو المال أو لجوء الحكومات إلى الاعتماد عليها في تنفيذ سياساتها الخارجة على القوانين المحلية والدولية.

في ظل التطورات الراهنة التي تشهدها الساحة الدولية من صراعات ونزاعات والتي مسّت ليبيا، أثار اعتماد الدول الكبرى للشركات العسكرية والأمنية الخاصة نفورًا بشأن عدم احترام القوانين الدولية لحقوق الإنسان؛ وكذا فرض نفوذها للوصول إلى الثروات الطبيعية واستغلالها وحماية المصالح الاقتصادية والجيوسياسية، فالعالم اليوم يشهد تفشي ظاهرة الخصخصة وتخلي بعض الدول عن هيمنتها التقليدية لصالح الأفراد والجماعات ولا سيَّما في مجال الأمن؛ وبمفهوم آخر فإن خصخصة الأمن هو توجه تقوم به الدول بتحويل جزء من مهامها الأمنية والعسكرية إلى القطاع الخاص للحفاظ على أمنها.

ويلحظ تراجع دور الجيش النظامي في بعض الدول لصالح خدمات الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة التي أصبحت فاعلًا غير رسمي لا يتجزأ من النزاعات والصراعات القائمة، كونها أصبحت تهدد أمن الدول نظرًا لعدم قانونية أعمالها وعدم تحديد مهامها رسميًا، فضلًا عن تورطها في الأعمال الإجرامية لكونها تضم المرتزقة الذين لهم تجربة واسعة في المجال العسكري.

أهمية البحث: تأتي دراسة دور شركات الأمنية الخاصة في العلاقات الدولية لعدة أسباب:

١. تأثيرها على الأمن الدولي: تشترك الشركات الأمنية الخاصة في تقديم خدمات أمنية للدول، تلك الخدمات يمكن أن تؤثر على الأمان والاستقرار الدوليين. وهذا ما يقودنا لمعرفة كيف يمكن أن تسهم هذه الشركات في تعزيز أو تقويض الأمن الدولي.

٢. مساهمتها في النزاعات والحروب: بعض الشركات الأمنية الخاصة تشارك في النزاعات المسلحة والحروب على مستوى عالمي. إذ لا بُدَّ من فهم كيف يمكن أن تكون هذه المشاركة معززة للنزاعات أو قادرة على تقليلها.

٣. تأثيرها على العلاقات الدولية: تتداخل الشركات الأمنية الخاصة أحيانًا مع أجندات الدول والسياسات الدولية، يمكن أن تتسبب في توترات أو تحسين العلاقات بين الدول.

إشكالية البحث: ينطلق هذا البحث من تساؤل مركزي: إلى أي مدى تؤثر نشاطات شركة فاغنر في العلاقات الدولية على سياسات الدول والأمن الإقليمي؟، وما هو تأثيرها على العلاقات بين الدول والتوترات الإقليمية والدولية؟ ومن هذا التساؤل ننطلق بالعديد من الأسئلة الفرعية، ومنها:

١- ما المقصود بالشركات الأمنية الخاصة؟، وما أبرز تلك الشركات؟، وماهي أنشطتها؟

٢- كيف تستجيب الدول الأخرى لوجود الشركات الأمنية الخاصة في مناطقها؟

٣- ما هي شركة فاغنر؟، وكيف تأسست؟ وما هو تاريخها وتطورها؟ وما هي الأنشطة التي تقوم بها الشركة في مختلف مناطق العالم؟

٤- كيف يؤثر وجود شركة قوات فاغنر في العلاقات بين روسيا والدول الأخرى؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها (أن الشركات الأمنية الخاصة تلعب دورًا متزايد الأهمية في تشكيل وتأثير العلاقات الدولية في العصر الحديث، كما أن دور شركة فاغنر، في العلاقات الدولية لا يقتصر على تقديم الخدمات الأمنية وحسب، بل يمتد أيضًا إلى التأثير على سياسات الدول وتفاعلها مع التحديات الأمنية الدولية).

هدف البحث: بشكل عام، تهدف دراسة دور الشركات الأمنية الخاصة في العلاقات الدولية إلى فهم تأثيرها وتطور دورها، وتقديم إسهامات قيمة في تحسين التصور العام للأمن والاستقرار العالمي، وضمان أن نشاطها يتماشى مع المعايير القانونية والأخلاقية والسياسية.

مناهج البحث: إن دراسة دور شركات الأمنية الخاصة في العلاقات الدولية تستخدم عادة مناهج متعددة وتتضمن تقاطعًا بين عدة تخصصات. من بين المناهج المستخدمة في هذا السياق:

١. المنهج التاريخي: يتضمن هذا المنهج دراسة أحداث تاريخية ومراحل زمنية معينة لفهم كيف تطور دور شركات الأمنية الخاصة على مر الزمن؟ وكيف أثر ذلك على العلاقات الدولية؟.

٢. المنهج التحليلي: يهدف إلى تحليل أنماط واتجاهات في سلوك الشركات الأمنية الخاصة وتقييم تأثيرها على الدول والعلاقات الدولية، يشمل أيضًا تقدير تأثير هذه الشركات على الأمان والاستقرار الدولي.

هيكلية البحث: انطلاقًا من إشكالية البحث وفرضيته، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة، فضلًا عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات، تناول المبحث الأول إطارًا مفاهيميًا حول مفهوم الشركات الأمنية الخاصة، أما المبحث الثاني فتناول مكانة الشركات الأمنية الخاصة في العلاقات الدولية، فيما تناول المبحث الثالث شركة فاغنر ودورها في النزاعات الدولية.

المبحث الأول

الشركات الأمنية: إطار مفاهيمي- نظري

أثار مصطلح الشركات الأمنية الخاصة جدلًا واسعًا في أوساط الكتاب والباحثين والمهتمين بمجال الدراسات الأمنية والاستراتيجية؛ كونه مصطلحا يحمل أكثر من معنى ودلالة، كون أن الفقه الدولي لم يتطرق بأية صورة من الصور إلى تلك الشركات، ومن هنا كان لزامًا على المتخصصين بالقانون الدولي إعادة النظر في الأسس التقليدية للمفاهيم التي يقوم عليها الموضوع. ولتناول هذا الموضوع لا بُدَّ من التعريف بالشركات الأمنية في المطلب الأول، وأسباب ظهورها في المطلب الثاني، وخصائصها في المطلب الثالث.

المطلب الأول: التعريف بالشركات الأمنية

لقد اختلف الكتاب والباحثون والمهتمون بشؤون الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إعطاء وصف قانوني دقيق لها، وانقسموا إزاء ذلك إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى وهي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، الفئة الثانية شركات الاستشارات والتدريبات العسكرية، والفئة الثالثة شركات الدعم العسكري[١].

أولًا: المقصود بالشركات الأمنية: يعتبر الفقيه والباحث الأكاديمي (Singer) هو أول من قام بوضع وتقديم دراسة شاملة عن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، إذ وضع المعيار الخاص والذي من خلاله ميز بين أنواع هذه الشركات وهذا من حيث معيار الخدمات المقدمة من طرفها، إذ ورد تعريفه بأنها مؤسسات أو منظمات أعمال تحترف تقديم الخدمات المرتبطة بشكل معقد بالحرب[٢].

ولقد أورد التقرير الموجز الصادر عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الصادر في (مارس / ٢٠٠٦) تعريفًا لها بأنها: شركات تجارية تقدم خدمات متخصصة

---

[١] جواد طيبة ومحمد المختار، التنظيم القانوني للشركات الأمنية الدولية الخاصة ، مكتبة زين، بيروت، ٢٠١٨، ص٥٠.

[٢] السيد مصطفى أحمد أبو الخير، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (دراسة قانونية سياسية: التجربة العراقية التجربة الإفريقية)، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢٣٥.

تتعلق بالحروب والنزاعات، بما ذلك العمليات القتالية والتخطيط الاستراتيجي، وجمع المعلومات الاستخباراتية، والدعم العملياتي واللوجستي والتدريب وشراء الأسلحة والمعدات العسكرية وصيانتها[١].

وعُرفت كذلك على أساس أنه تطور لمهنة المرتزقة، أو ما يطلق عليه قديمًا "كلاب الحرب"، إذ تقدم للحكومات أي خدمات تتعلق بالحروب، وعرفها آخرون بأنها "تلك الجيوش التي تتشكل من جنود محترفين يعرضون خدماتهم لطرف أجنبي في مقابل الحصول على أموال ،فهؤلاء الجنود يشاركون في الصراعات المسلحة لأطراف خارجية إما مباشرة من خلال المشاركة في العمليات القتالية أو بصورة غير مباشرة من خلال تقديم الاستشارات العسكرية"[٢].

فيما تم تعريفها في وثيقة (مونترو) بشأن الالتزامات القانونية الدولية والممارسات السلمية للدول ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح بأنها "كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات عسكرية أو أمنية، بصرف النظر عن الطريقة التي تصف بها نفسها، وتشمل الخدمات العسكرية والأمنية بوجه خاص، مع توفير الحراسة والحماية المسلحتين للأشخاص والممتلكات مثل القوافل والمباني الأخرى، وصيانة الأسلحة وتشغيلها واحتجاز السجناء، وتقديم المشورة أو التدريب للقوات المحلية وموظفي الأمن"[٣].

ثانيًا: الشركات الأمنية وتمييزها عن مفهوم "المرتزقة": أثار التساؤل حول الطبيعة القانونية للشركات الأمنية بما تقوم عليه من خصائص وما تعتمده من أسس لا سيَّما الطابع التجاري، كونها تتولى تقديم الخدمات في مقابل الحصول على الربح المادي، فهي ذات طابع خاص تزود المقاتلين بالسلاح والمعدات الأساسية أو التدريب أو الاستخبارات، وبالتالي لها أساليبها الخاصة

---

[١] حمزة نجات، المسؤولية عن أفعال الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٧، ص١٨٠.

[٢] جواد طيبة ومحمد المختار، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨.

[٣] نقلًا عن: ماهر أبو خوات، الوضع القانوني للمرتزقة وموظفي الشركات الأمنية الخاصة أثناء النزاعات المسلحة، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، العدد (٣٩)، الجامعة الأردنية، ٢٠١٢، ص١٦٧.

وقواعدها الداخلية التي تحكم عملها لتحقيق الهدف الذي تعمل من أجله، إلا أنها في سبيل هذا قد تتداخل وفكرة المرتزقة[١].

مدى تطابق صفات المرتزقة على أفراد الشركات العسكرية والأمنية، هنا يمكن إضافة تساؤل حول مدى الوضع القانوني لموظفي الشركات العسكرية والأمنية بين اعتبارهم مرتزقة أم أنهم موظفون بصفة قانونية؟ وعليه سيتم الإجابة عن هذا التساؤل من خلال ما يلي:

تعريف المرتزقة: "يطلق عادة على لفظ المرتزق كل شخص يقوم بالخدمة في القوات المسلحة لبلد أجنبي لأجل المال، ولا تعد ظاهرة الارتزاق في الحروب ظاهرة جديدة، فقد عرفت قديمًا لا سيَّما إثر استئجار الإمبراطورية البيزنطية أفرادًا من المرتزقة لقتال الأتراك، كما جرى تشكيل سرايا من جنود سويسريين وإيطاليين وألمان في القرن الخامس عشر لدعم الأمراء في أوروبا آنذاك"[٢].

لقد تناولت الاتفاقية الدولية المناهضة لتجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم التي تبنتها الأمم المتحدة في (٤ كانون الأول/ ديسمبر من العام ١٩٨٩) بناءً على قرار الجمعية العامة لأمم المتحدة (A/RES/٣٤/٤٤) والتي دخلت حيز النفاذ في (٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠١)، وكذا اتفاقية القضاء على الارتزاق في إفريقيا التي تم تبنيها في ليبرفيل في (٣ تموز/ يوليو ١٩٧٧)، ودخلت حيز النفاذ في (نيسان/ أبريل ١٩٨٥)، والهدف من هاتين الاتفاقيتين كان القضاء على ظاهرة الارتزاق بتجريمهم[٣]. كما تم تعريف المرتزق وفق قواعد القانون الدولي الإنساني من خلال البرتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف لعام (١٩٤٩) و(١٩٧٤)، إذ عرفه البروتوكول (١) في المادة (٤٧/٢) بأنه أي شخص[٤]:

١- يتم تجنيده محليًا أو في الخارج، ليقاتل في نزاع مسلح.

---

[١] غوروجو آرزوبونياد كوتلوهان، مرتزقة مجموعة فاغنر الروسية، مجلة رؤية تركية، السنة (٩) العدد (٢)، مؤسسة (ستا) للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أنقرة، ٢٠٢٠، ص١٩٥ .

[٢] محمد عسكر ومحمد عادل، التنظيم القانوني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد (٥٦)، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١٤، ص١٤١.

[٣] بسمة خليل، الشركات الأمنية الخاصة في دول ثورات الربيع العربي ٢٠٢٠-٢٠١١، مجلة رؤية تركية، السنة (١٠) العدد (٢)، مؤسسة (ستا) للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أنقرة، ٢٠٢١، ص٢٠٧.

[٤] غوروجو آرزوبونياد كوتلوهان، المصدر السابق، ص٢١٢.

٢- يشارك فعلًا ومباشرة في الأعمال العدائية.

٣- هو ليس من رعايا طرف في النزاع، ولا متوطنًا بإقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع.

٤- ليس عضوًا في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع.

٥- ليس موفدًا في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفًا في النزاع بوصفه عضوًا في قواتها المسلحة.

المطلب الثاني: أسباب ظهور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

يرجع ظهور هذا النوع من الشركات إلى عدة أسباب يمكن إجمالها في ما يلي:

أولًا: السعي للقيام بعمليات ضد سلطة أو حكومة دولة أخرى، إذ تعتبر هذه العمليات مخالفة للقانون، مثاله القيام بانقلابات عسكرية لتغيير الحكومات التي ترفض الهيمنة، وهذا دون التورط علانية في مثل هذه الأعمال، كما حدث في جزر القمر مثلًا وبعض الدول الإفريقية[١].

ثانيًا: سعيًا لتخفيض الدولة إنفاقها على الأمن لا سيَّما الإنفاق العسكري بخفض أعداد الجيوش النظامية، وهو المسعى المعتمد في أعقاب الحرب الباردة، والذي نجم عنه إحالة العديد من الجنود العسكريين إلى التقاعد، مما مكن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة نحو انضمامهم في هياكلها[٢].

ثالثًا: الضعف الذي أصاب الدور الأممي المتمثل في هيئة الأمم المتحدة وإحجامها عن التدخل في مناطق التوتر والنزاع والناجم بدرجة أولى عن تنافر مصالح القطبين للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقًا، وهذا مما دفع إلى تشكيل مثل هذا النوع من الشركات الأمنية الخاصة بوصفها ذراعًا أمنيًا للدولة المشكلة[٣].

رابعًا: نحو الإفلات من المساءلة القانونية الجنائية إثر ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، إذ تسعى الحكومات وراء تأسيس ودعم هذه الشركات التي تعمل بالوكالة في سبيل

---

[١] بسمة خليل، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٠.

[٢] أحمد حسن الحاج علي، خصخصة الأمن والدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مركز الإمارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٧، ص٤٦.

[٣] ياسين طالب، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ودورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية، مجلة حوليات جامعة الجزائر ١، المجلد (٣٢)، العدد (٤)، جامعة الجزائر ١، ٢٠١٨، ص٣٨.

تحقيق مرادها، وعليه تعتبر استراتيجية في تقليل الحكومات من خسائرها البشرية من جهة، ومن جهة ثانية تجنب إثارة الرأي العام الداخلي ضدها[١].

خامسًا: الانتشار الكبير للنزاعات المسلحة الداخلية وحروب الإبادة ذات الطابع غير الدولي في كثير من الدول، كـ (أنجولا وسيراليون والصومال ودول البلقان)، ومع الضعف الواضح لحكومات تلك الدول فتضطر إلى التعامل مع هذا النوع من الشركات العسكرية [٢].

سادسًا: سياسة التسريح المعتمدة في العديد من الدول فيما يخص الجانب العسكري نحو تقليص أعدادهم، كالتي تمت إثر نهاية الحرب الباردة مثلما حدث مع الجيش الأحمر السوفياتي، وجيش ألمانيا الشرقية، وكذا نهاية (نظام الأبارتيد) في جنوب إفريقيا، إضافة إلى تقليص الجيش الأمريكي إلى (٦٠٪) مما كان عليه منذ الحقبة الماضية، من خلال كل هذه المعطيات السابقة تم إنشاء هذه الشركات بغية لاستغلال الفائض في الأعداد العسكرية المستغنى عنها من قبل حكومات تلك الدول[٣].

المطلب الثالث: خصائص الشركات الأمنية الخاصة

تجمع أغلب الآراء الفقهية أن الشركات الأمنية تتميز بمجموعة من الخصائص ويمكن إجمالها فيما يلي:

أولًا: تعد شركات تجارية، لكونها تقوم بمجموعة من الخدمات من تدريب وتقديم لاستشارات مقابل الحصول على الربح المادي، إذ إنها تشترك في الحروب والنزاعات المسلحة الداخلية وتقتات من تجارة القتل والدمار، وبالتالي تعد الحروب والنزاعات مصدر ربح لها[٤].

---

[١] عباس وليد، الشركات العسكرية والأمنية ومسؤوليتها عن انتهاكات قواعد القانون الدولي العام، حوليات، جامعة الجزائر ١، المجلد (٣٤)، العدد (٣)، جامعة الجزائر ١، ٢٠٢٠، ص١٣٨.

[٢] أمينة بو علام، مسؤولية الشركات العسكرية والأمنية عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، (رسالة ماجيستير غير منشورة)، جامعة مؤتة، ٢٠١١، ص٢١.

[٣] ياسين طالب، مصدر سبق ذكره، ص٥٩.

[٤] خديجة عرسان، للشركات الأمنية الخاصة في ضوء القانون الدولي الإنساني، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٨)، العدد (١)، جامعة دمشق، ٢٠١٢، ص٤٩٠.

ثانيًا: العمل خارج المنشأ، تتميز الشركات العسكرية والأمنية بالعمل خارج الدولة المنشأ وهذا من خلال المشاركة المباشرة وغير المباشرة في العمليات العسكرية بالخارج[١].

ثالثًا: الجاهزية والانضباط العالي لعناصرها، إذ إن الموظفين بهذه الشركات على درجة عالية من الانضباط والاحترافية وإطاعة الأوامر العليا في المهام المكلفين بها، كما أن هؤلاء يتجردون في كثير من الأحيان من إنسانيتهم في حالات الاعتقال والتعذيب كما حدث في سجن أبو غريب[٢].

رابعًا: الملكية الخاصة، تتميز هذا النوع من الشركات بأنها شركات ذات ملكية خاصة وبالتالي فهي تضم طاقما إداريا يترأسه مدير عام ومجلس إدارة وموظفين، إضافة إلى هذا فإن الأرباح تصب مباشرة في الحسابات المصرفية لمالكيها[٣].

المبحث الثاني

مكانة الشركات الأمنية الخاصة في العلاقات الدولية

عندما نتحدث عن العلاقات الدولية، يتبادر إلى الذهن دور الدول والمؤسسات الحكومية في تشكيل سياسات واستراتيجيات الأمن الدولي. ولكن مع ذلك، تقدم الشركات الأمنية الخاصة نظرة مُختلفة على هذا المجال، إذ تعتبر هذه الشركات مكملًا أمنيًا هامًا للجهات الحكومية في العديد من البلدان، وتلعب دورًا مهمًا في تعزيز الأمن الدولي وتنفيذ العديد من المهام والمشاريع. لذلك، سيتم توضيح مكانة الشركات الأمنية في العلاقات الدولية من خلال ثلاثة مطالب رئيسة.

المطلب الأول: مستويات تطور الشركات الأمنية في العلاقات الدولية

تطورت مستويات ظهور الشركات الخاصة الدولية التي ارتبطت بالمتغيرات التي شهدتها الدول والمجتمعات خلال القرن الماضي، إذ دعت الحاجة لتأسيس الشركات الأمنية لاستخدامها

---

[١] عباس وليد، مصدر سبق ذكره، ص١٤٠.

[٢] ماهر أبو خوات، مصدر سبق ذكره، ص١٥٦.

[٣] توتة هباز، الوضع القانوني لموظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بين المشروعية الدولية والارتزاق العسكري، مجلة النبراس للدراسات القانونية، المجلد (٤)، العدد (٢)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي تبسي– تبسة، ٢٠١٩، ص ص٥١– ٦٦.

في العمليات لا يمكن تنفيذها في الكيفية والوقت المناسبين، إضافة إلى أن التطورات جعلت الحكومات تتنازل عن بعض وظائفها رغبة منها في التخفيف من مسؤوليتها التنفيذية والتركيز على الوظائف الرئيسية.

أولا: مراحل تطورها في العلاقات الدولية

١- **المرحلة الأولى: البداية والدور البسيط في العلاقات الدولية،** تمتد المرحلة الأولى من دور الشركات الخاصة المعنية بالشؤون العسكرية والأمنية كفواعل ذات أدوار قليلة التأثير في العلاقات الدولية ببروز الشركات العسكرية الخاصة من بداية حقبة الاستعمار الأوروبي الأول لدول العالم[١]، وصولًا إلى فترة انتهاء الحرب الباردة وأشهر الشركات التي عملت على رعاية المرتزقة هي شركة الهند الشرقية وكذلك عملت معظم الدول الاستعمارية كفرنسا وإسبانيا، والولايات المتحدة الأمريكية لحقت بالركب أيضًا في القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، وقد حدث تغير في وظيفة الشركات المعنية بالأمور العسكرية والأمنية بعد منتصف القرن العشرين في حين أصبحت هذه الشركات تشارك في الصراعات والحروب كما حدث في زائير وأنغولا[٢].

٢- **المرحلة الثانية:** الدور الفعلي في العلاقات الدولية، بدأت الشركات المتخصصة بالشؤون العسكرية تشن حروبًا بالنيابة عن الدول منذ انتهاء الحرب الباردة في العام (١٩٩٨)، ونمت في عقد التسعينيات بفضل الولايات المتحدة الأمريكية، وكان لدورها في رسم معالم الخرائط السياسية الدولية لعدد من دول العالم، وتوالت الدول العظمى بالسير على خطى الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، وعنيت بتنفيذ البرامج الخاصة بالمنظمة كعمليات حفظ السلام في أنجولا والبوسنة والهرسك ورواندا والسودان وموزمبيق وغيرها[٣].

---

(1) Farouk Mawlawi، "New conflicts، new challenges: The evolving role for non-governmental actors." Journal of International Affairs، (vol.46)، no. 2، 1993، p. p. 391-400.

(٢) مطهر الصفاري، مجموعة فاغنر وروسيا متلازمة الإنكار والتوظيف، ورقة عمل، رقم (٥٦) مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، تركيا، ص٧.

(3) Lacin Idil Oztig، Yildiz Teknik، "Rethinking sovereignty: the implications of the role of private security companies in the prevention and the regulation of

ثانيًا: المتغيرات الدولية لتسريع دور الشركات العسكرية والأمنية في العلاقات الدولية

يوجد عدة متغيرات دولية ساهمت بتسريع فعالية دور الشركات والأمنية في العلاقات الدولية أهمها: [١]

١- خصخصة القطاع الأمني الحكومي وانخفاض ميزانية الدفاع للعديد من الدول، وهذا توجه عام شمل الكثير من دول العالم.

٢- ضعف الدول، الأمر الذي أدى إلى أن تنظر الدول المتعثرة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة كأداة مثالية لحسم الصراعات الدولية أو الداخلية، كما حصل في ليبيا في العام (٢٠١٩) عندما استعان خليفة حفتر بمجموعة فاغنر الروسية لحسم الصراع لمصلحته.

٣- ازدهار الصناعة العسكرية وتوفر السلاح، فالشركات الكبيرة المصنعة والمزودة للسلاح حصلت على أذونات لتزويد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بالسلاح، كما أدى توفر الأيدي العاملة لازدهار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والخبراء في مجال الأمن والقتال من سمحت لهم دولهم بالالتحاق بهذه الشركات.

٤- بروز ظاهرة الإرهاب في العلاقات الدولية لا سيَّما بعد أحداث (١١ سبتمبر ٢٠٠١) أدى لنشوء المزيد من الشركات العسكرية والأمنية وتوسعها لمكافحة الإرهاب .

٥- مع تزايد عدد النزاعات الدولية لم تتردد هذه الشركات، إذ مثلت مناطق النزاعات الدولية فرصًا للدول العظمى والإقليمية لبسط نفوذها، ويأتي ذلك تحت مسميات مختلفة كمحاربة الإرهاب وإنشاء منطقة حدودية منزوعة السلاح، والتدخل الإنساني.

المطلب الثاني: علاقة الشركات الأمنية بالخاصة بالحكومات

إن طبيعة العلاقة بين الحكومات والشركات الأمنية مبنية على تأسيس الأخيرة وعلاقة أصحابها مع حكوماتهم وخلفياتهم ودوافعهم، إضافة إلى المهام الموكلة لتلك الشركات من خلال:

---

unauthorized flows"، Cambridge Review of International Affairs، Vol (33)، 2019، p.p.1-17.

(1) Caroline Varin، "Turning the tides of war: The impact of private military and security companies on Nigeria's counterinsurgency against Boko Haram"، African Security Review، Vol (27)، No (2)، 2018، p.p144-157.

أولًا: عوامل انجذاب الدول للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، يتوفر في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عوامل تتطلع الدول أن يتوفر لتضمن تنفيذ سياساتها الخارجية في العلاقات الدولية، وهي عامل الوقت وعامل التكاليف وعامل الاحتراف والمهارة، وأدت هذه العوامل لأن تستعين الدول بهذه الشركات إلى درجة الاعتمادية مما عكس دور أعمالها أولًا[١]، على العلاقات بين الدول، وثانيًا على الشركات نفسها بأن تطور مستواها لتأخذ مساحات أوسع لنشاطاتها في خدمة الدول والمنظمات الدولية [٢].

ثانيًا: علاقة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بالدول، تثير الشركات الخاصة الفاعلة بالشؤون العسكرية والأمنية في العلاقات الدولية قلقًا كبيرًا في أوساط الدارسين بسبب مشاركتها في كثير من الصراعات الدولية كأفغانستان والعراق وفي مناطق كثيرة في إفريقيا وآخرها الحرب الدائرة في أوكرانيا، والفئات الأكثر استفادة من خدمات الشركات العسكرية، يمكن حصر أغلبها في الدول وتأتي الفئة المستفيدة بالدرجة الثانية المنظمات الدولية[٣]، وقد هيمنت الشركات العسكرية والأمنية فترة من الزمن على العلاقات الدولية، مما دفع الدول نحو خصخصة الأمن في النظام الدولي للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى كالتوترات العرقية والإثنية ، إضافة لعمليات الاغتيال كما حدث بالنسبة لاغتيال (جوفنيل مويس) رئيس هايتي السابق في العام (٢٠٢١)، وبذلك نأت تلك الدولة بأفراد قواتها عن الخطر الذي كان سيحدق بهم في حال قاموا بعملية الاغتيال بأنفسهم[٤].

إذن، فالمجالات التي تستفيد الدول من الشركات الخاصة متعددة في حال استئجار هذه الشركات الخاصة، منها تحقيق النصر العسكري خارج حدود الدولة أو داخلها وبسط السيطرة

---

(1) Gideon van Riet، "Intermediating between conflict and security: private security companies as infrastructures of security in post-apartheid South Africa"، Politikon South African Journal of Political Studies، Vol (47)، No (1)، January 2020، p.p.81-98.

(2) Alex Vines، 'Mercenaries Human Rights and Legalities'، in A.-F. Musah and J.K. Fayemi (eds)، Mercenaries، Pluto Press، London، 2000، p.170

(3) Uwe Steinhoff، "Ethics and Mercenaries"، in Tripodi، Paolo and Wolfendale، Jessica، New Wars and New Soldiers، Ashgate، Burlington-USA ، 2011، p.p. 137-151 .

(4) Theodore Baird، "Interest Groups and Strategic Constructivism: Business Actors and Border Security Policies in the European Union"، Journal of Ethnic and Migration Studies ،Vol (44)، 2018، p.p.118- 123.

الأمنية، والحفاظ على النمو الاقتصادي، وإعطاء وتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول[١]. كما يعتبر احتواء الدول بشكل رسمي أو شبه رسمي لشركات عسكرية وأمنية خاصة من أنواع استفادة الدول لتحقيق مصالحها الخارجية[٢].

وفيما يلي أمثلة لشركات عسكرية وأمنية خاصة لها ارتباطات مباشرة بالدول:

١- **شركة بلاك ووتر:** وهي شركة عسكرية خاصة أمريكية، وتأسست الشركة عام (١٩٩٧) داخل أراضي الولايات المتحدة الأمريكية، وتقدم الشركة خدماتها لعدد من حكومات دول العالم شرط حصولها على موافقة مسبقة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية[٣].

٢- **شركة بلاك شيلد للخدمات الأمنية:** شركة ذات منشأ إماراتي، تجذب الجنود وتدريهم عسكريا بغرض نقلهم للقتال في مناطق نزاعات تهم دولة الأمارات، وتجند الشركة الآلاف من طالبي الوظائف من قارتي إفريقيا وأمريكا الجنوبية[٤].

٣- **شركة سيكورتاس أيه بي:** يعود تأسيس هذه الشركة للعام (١٩٣٤) في السويد، وهي شركة أمنية عالمية لها مكاتب رئيسية في العاصمة ستوكهولم، تشمل الاستشارات والمهام الأمنية المختلفة[٥].

٤- **شركة داينكورب:** سجلها التاريخي يعود للعام (١٩٥١) في ولاية فرجينيا للعمل في مجال الطيران حتى العام (١٩٨٧)، وقد قدمت الشركة الدعم للقوات الأمريكية في دول مثل بيرو وكولومبيا والصومال وكوسوفو والكويت وبوليفيا وأنغولا وهايتي[٦] .

---

(1) D. Hoe، David Sterling، The Authorized Biography of the Creator of the SAS ، Warner Books، London، 1999، p.371، 372.

(2) Peter Warren Singer، "corporate warriors ،the rise and Ramification of the privatized Military industry"، International Security،(vol (26)، No (3)، winter 2001/ 2002، p.16،17.

(3) Deborah. D. Avant، The Market for Force: The consequences of privatizing Security ،Cambridge University press، New York، 2005، p17.

(4) Thomas J. Biersteker، "Sate، Sovereignty، and Territory" in Carlsnaes، Walter، Risse، Thomas and Simmons، Beth A. (edited by)، Handbook of International Relations، Sage، Los Angeles، 2013، p.p.245- 272.

(5) Sarah K. Cotton، Molly Dunigan، & Others، Views About Armed Contractors in Operation Iraqi Freedom، CA: Rand، Santa Monica 2010، p.72 .

(6) Nicholas Tsagourias، and Nigel D. White، Collective Security: theory law and practice، Cambridge University Press، 2017، p.140.

٥- **شركة إيرنيش الدولية:** إحدى شركات الأمن الخاصة بريطانية المنشأ، تعمل الشركة لدى الشركات العاملة في استخراج المعادن والنفط والغاز، تأسست في العام (٢٠٠١)، في مجال التدريب العسكري والأمني وحماية آبار النفط[١] .

٦- **شركة تي أس يو لخدمات الحماية:** تأسست الشركة في جنوب إفريقيا في العام (١٩٩٩)، وهي من الشركات المتخصصة في الحماية التنفيذية والخدمات عالية المخاطر، وتعمل الشركة على تقديم خدماتها في جنوب إفريقيا وفي الدول الإفريقية[٢].

المطلب الثالث: نشاطات الشركات الأمنية

تقوم بعض الدول بأخذ خيار استعمال الشركات العسكرية لتنفيذ أهداف لها في سياساتها الخارجية، إذ إن الأهداف التي تتحقق للدول والمنظمات الدولية عن طريق الشركات العسكرية الخاصة لها عدة تبعات أو فوائد تعود على طالبي الخدمة وجميعها تصب في صلب منظومة العلاقات الدولية[٣]، وفيما يلي ثلاثة مجالات تظهر فيها دور الشركات:

أولًا: تحقيق المصالح الأمنية والعسكرية: أصبح هناك سوق للأمن تتسابق هذه الشركات للحصول على أكبر قدر من الفائدة منه عن طريق التعاقد مباشرة والمشاركة في حسم النزاعات المسلحة، بمعنى آخر خصخصة الجيوش والحروب[٤]، ومن الأمثلة الشهيرة شركة بلاك ووتر في العراق، فقد بدأت تعمل هناك منذ العام (٢٠٠٣)، وقد تنوعت الأعمال التي تعاقدت عليها الشركة ما بين أعمال حماية للموظفين الأمريكيين وأعمال تدريب، ومهام أخرى[٥]، إذ شاركت في الأعمال العسكرية في العراق لمصلحة الجيش الأمريكي، ولم يحدث هذا في العراق وحده بل نفذ

---

(1) Krahmann E.، "From State to Non-State Actors: The Emergence of Security Governance". In: Krahmann E. (eds)، New Threats and New Actors in InternationalSecurity، Palgrave Macmillan، New York، 2005، p.7.

(2) James Larry Taulbee، "Mercenaries، Private Armies and Security Companies in Contemporary Policy،" International Politics، Vol (37)، No (4)، 2000، p.436.

(3) Garry Cleaver، "Subcontracting Military Power: The Privatisation of Security in Contemporary Sub-Saharan Africa،" Crime Law and Social Change، Vol (33)، No (1–2) ،2000، p.56.

(4) Roland Paris، "Human Security. Paradigm Shift or Hot Air?" International Security، Vol (26)، No (2)، 2001، p.p.87– 102.

(5) Stephen. M. Walt، "The renaissance of security studies." International studies quarterly، Vol (35) No (2)، 1991، p.216.

في أفغانستان ودول أخرى وقعت تحت السيطرة الأمريكية، كما تسوق الشركات العسكرية والأمنية العالمية خدماتها القتالية، مثل شركة (داينكورب) وشركة (ميليتاري بروفشيونال رسورسيز)، إذ نفذت تدريب قوات الشرطة في العراق بعد الاحتلال الأمريكي في (٢٠٠٣)، وقام أفراد شركة (غستر باتلز) بحراسة مطار بغداد وإدارة نقاط التفتيش والحواجز، وتولت شركة (إريني) أعمال حراسة منابع النفط العراقية[١].

ثانيًا: تحقيق المصالح الاقتصادية، عند الحديث عن تحقيق المصالح الاقتصادية للدول والشركات العابرة للقارات يبرز الحديث بقوة عن دور شركات الحراسة التي تتولى حماية وحراسة آبار النفط في الدول المنتجة للنفط ومناجم المعادن على اختلاف أنواعها، ومثال تحقيق المصالح الاقتصادية للحكومات والشركات العابرة للقارات أنشطة مجموعة فاغنر المحسوبة على روسيا في جمهورية إفريقيا الوسطى في العام (٢٠١٧) وذلك لحراسة مناجم الماس في ذلك البلد[٢]، الأمر متكرر في السودان، إذ تنفذ أعمال الحراسة مناجم الذهب، وفي تقارير لوزارة الخزانة الأمريكية صدرت في العام (٢٠٢٠) تفيد بأن مجموعة فاغنر هي التي تؤمن الغطاء الأمني في إفريقيا لمجموعة شركات تعدين روسية، مثل (لوبي إنفست) و (إم إنفست) [٣]، وفي الفترة الأخيرة وقعت حكومة مالي غرب إفريقيا مع مجموعة فاغنر لتوفير الأمن لصد الجماعات الإسلامية المتشددة هناك، وأدى الأمر لإزعاج حكومة فرنسا وتسبب بانسحاب قواتها من مالي في العام (٢٠٢١)[٤].

ثالثًا: تحقيق المصالح السياسية، الاستقرار السياسي من العناصر الأساسية في قوة الدولة، لقد دخلت هذه الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في المشهد السياسي الدولي المتغير بدور فاعل بعد عقود من مواجهة الحرب الباردة، وبانتقال الشركات الخاصة إلى الوضع الحالي أدى إلى استغلالها كإحدى الأدوات التي تستعملها الدول لتحقيق المكاسب السياسية على الصعيد الداخلي وعلى مستوى تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول على أن تقوم الدول بتوظيف تلك الشركات

---

(1) Ole Wæver، "Securitization and Desecuritization،" in Ronnie D. Lipschutz، (ed)، On Security، Columbia University Press، New York، 1995، p.65.

(2) Ian Manners، European [security] Union: from existential threat to ontological security ،(Copenhagen: COPRI، Vol (42)، 2002.

(3) Giandomenico Majone، "From the Positive to the Regulatory State: Causes and Consequences of Changes in the Mode of Governance،" Journal of Public Policy، Vol (17) ،No (2)، 1997، p.142

(4) Leon Gordenker and Thomas G. Weiss، "Pluralizing Global Governance: Analytical Approaches and Dimensions،" in Leon Gordenker and Thomas G. Weiss، (ed)، NGOs، the UN، and Global Governance، Lynne Rienner، London، 1996، p.17

لتحقيق مصالحها دون الانخراط بشكل رسمي في الصراعات بحيث برزت الشركات كفواعل يمثلون الملاذ الأخير الآمن نسبيًا ليس فقط للدول الكبرى، بل وللدول النامية لحل النزاع داخليًا وخارجيًا، والمثير للاهتمام أن عددًا كبيرًا من هذه الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا وفرنسا لديها الوسائل والخبرة والقوة العسكرية الكافية لتحقيق أهدافها العسكرية أو الأمنية، وهي أول من ساعد على انتشار هذه الظاهرة، ولحقت بركبها الدول التي لم يكن لديها الوسائل أو الخبرة لمساعدة نفسها[١].

مما تقدم يمكن القول: إن الشركات الأمنية الخاصة تلعب دورًا مهمًا في العلاقات الدولية من خلال تقديم خدمات الأمن والحماية والتكنولوجيا الأمنية المتقدمة، وقد أصحبت هذه الشركات ضمن سياسات عسكرية وأمنية يتم تبنيها من قبل العديد من الدول في العالم، مثل استثمار حكومة روسيا خدمات شركة فاغنر وغيرها في سوريا وإفريقيا (ليبيا والسودان) وهو ما سيتم تناوله تفصيلًا في المبحث القادم.

[1] Burçak Dolek، "A Neo-Marxist Analysis of the Privatization of Security"، Master Thesis، Ihsan Dogramci Bilkent University، Ankara، 2014، p.12.

المبحث الثالث

شركة فاغنر الروسية ودورها في النزاعات الدولية

في عالم العلاقات الدولية المعقد، تظهر شركات الأمن الخاصة بشكل متزايد باعتبارها لاعبا ذي تأثير كبير في الساحة الدولية، وواحدة من هذه الشركات التي اكتسبت شهرة دولية هي "شركة فاغنر الروسية"، تأسست الشركة في روسيا وتعمل في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك الأمن الخاص والعمليات العسكرية. تظهر الدوافع الروسية لتطوير صناعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، إلى ما ذهب إليه الباحث (توربوكلوف) حول سعي روسيا إلى جني الأرباح ومحاكاة الغرب، إضافة إلى ذلك سعيها نحو تحقيق مصالحها الاستراتيجية والأمنية، ولتجنب المخاطرة بأرواح الجنود الروس في المشاركة في عمليات غير مرتبطة بالدفاع عن أمن البلاد كان دافعًا نحو إيجاد هذا النوع من الشركات. وعليه سيتم تناول هذا المبحث من خلال التعريف بشركة فاغنر وتأسيسها، ثم بيان نشاطها الخارجي في النزاعات الدولية.

المطلب الأول: ماهية فاغنر

أولًا: التعريف بشركة فاغنر، هي شركة أسسها أفراد متقاعدون من القوات الخاصة، وتعود جذور شركة (فاغنر) إلى شركة (أوريل Orel) لمكافحة الإرهاب، وقد تأسست رسميًا في مدينة أوريل سنة (٢٠٠٣) كونها مركزًا للتعليم والتدريب غير الحكومي، وقد قامت هذه الشركة بالعديد من الأعمال لا سيَّما التوقيع على العديد من العقود مع شركات مدنية روسية مختلفة بغية الإشراف في عمليات الحماية التجارية في العراق وإفريقيا الوسطى وكينيا ونيجيريا، وكذا عدد من السفن البحرية الخاصة بها المسجلة في جزر الكوك[1].

ثانيًا: الخلفية التاريخية لتأسيس شركة (فاغنر)، لمعرفة طبيعة دور الشركة العسكرية الأمنية الخاصة الروسية (فاغنر) من الضروري التطرق إلى السياق التاريخي الذي أدى إلى ظهورها

---

[1] مراد بوعيشة ومحمد بن فردية، الشركات العسكرية والأمنية داخل إفريقيا: دراسة حالة شركة فاغنر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد (١٤)، العدد (١)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠٢٢، ص٣٩٧.

انطلاقًا من بروز المرتزقة الدولية وصولًا إلى الشكل المتعارف عليه حاليًا[١]. يرى "ميشال سمول" أن الخدمات العسكرية يرجع تاريخها إلى العصور القديمة، إذ كانت الصين القديمة، اليونان، روما، المدن الإيطالية، وكذا بريطانيا تعتمد على القوات المتعاقدة والأمر نفسه بالنسبة لمعظم القوات الأوروبية خلال حرب الثلاثين سنة (١٦٤٨- ١٦١٨) كان للرومان القدرة المادية لتأجير الجنود والمرتزقة المحترفين للقيام بالحملات العسكرية[٢].

ففي تلك الفترة كان الأمن الخارجي يعتمد على نشاط المرتزقة بشكل كامل لكن هذه الأخيرة، وتماشيًا مع التغيرات التي حصلت انقلب نشاطهم على النخب الحاكمة من خلال توجيهها ضربة قاضية للإمبراطوريات العربية والبيزنطية[٣]. وبالتالي نشأت الإمبراطورية العثمانية لكن بعد تراجع نفوذها انتشر الإقطاع في جميع أوروبا الذي كان يعتمد على اللامركزية والتحالفات الشخصية، إذ تمثل الفترة الأخيرة لنشاط هذه الشركات الذي شهدتها الساحة الدولية في القرن الـ (٢٠) نوعًا جديدًا من المرتزقة وهم المهاجرون الخارجون عن القانون (بدون جنسية)، وتم إدماجهم بشكل منظم إلى شركات تعمل على استغلال الدول غير المستقرة في إفريقيا[٤].

ومنذ تلك الفترة أصبحت ظاهرة الشركات الأمنية الخاصة ظاهرة متنامية على الساحة الدولية نتيجة لانتشار النزاعات الإثنية والحروب الأهلية ولا سيَّما بعد نهاية الحرب الباردة، إذ وصفها المختصون بالفواعل الديناميكية في إدارة الحروب والنزاعات المسلحة في مناطق متفرقة من هذا العالم ولا سيَّما في سوريا وليبيا والسودان [٥].

---

[١] محمد تورشين، التمدد الروسي في إفريقيا الوسطى، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٣ آذار ٢٠٢٢، ب.ص.

[2] Comfort Ero، " Vigilantes، civil defense forces and militia groups: The other side of the privatisation of security in Africa"، Conflict Trends، Vol. (2000)، No. (1)، 1 June 2000، p. p. 25- 29.

[3] UN High Level Panel، "A more secure world: our shared responsibility." Terrorism ،Vol (145)، No (164)، 2004، p.41.

[4] Sabelo Gumedge، Elimination of Mercenarism in Africa: A Need for a New Continental Approach، The institute for Security studies، Pretoria، 2008، p.55.

[٥] أحمد فريد مولانا، شركة فاغنر الروسية: النشأة والدور والتأثير، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، إسطنبول، شباط ٢٠٢١، ص٤.

المطلب الثاني: مهام شركة (فاغنر) وأهدافها

يمكن حصر مهام شركة فاغنر الروسية رسميًا في كونها تقوم بتوفير الحماية للمنشآت المهمة عبر العالم خاصة في إفريقيا، لكن في حقيقة الأمر واعتمادًا على تقارير رسمية (للأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان)، يتضح أن تحركات فاغنر تتجه نحو مناطق النزاعات من خلال أربع مهام رئيسة يمكن حصرها فيما يلي[١]:

أولًا: تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال خلق توترات داخل هذه الدول.

ثانيًا: محاربة ما سمي بالظاهرة الإرهابية للتحكم في الوضع.

ثالثًا: دعم النظم الموالية لروسيا.

رابعًا: استخدام الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة خارج القنوات الدبلوماسية الرسمية يسمح لها ببناء علاقات ترابطية مع المجتمع الدولي.

ومن حيث الأهداف فإن شركة فاغنر تهدف إلى:

أولًا: تحقيق الأرباح ومحاكاة الغرب، نجد أن الصناعة العسكرية الخاصة تتسم بسوق سريع النمو دوليًا تهيمن عليه الدول الغربية، وتوجد فرص كبيرة أمام روسيا لتحقيق أرباح منه[٢].

ثانيًا: يمكن توظيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتحقيق مصالح موسكو المتعلقة بدعم الأنظمة الحليفة في مواجهة الثورات والتمردات، وهو ما عبر عنه بوتين واصفًا الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بأنها (أداة لتحقيق المصالح الوطنية حيث لا يتعين على الدولة نفسها الانخراط في الصراع) [٣].

ثالثًا: تجنب المخاطرة بأرواح الجنود الروس في عمليات غير مرتبطة مباشرة بالدفاع عن البلاد في ظل حساسية الروس تجاه تكبد خسائر كبيرة منذ تجربة غزو أفغانستان عام (١٩٧٩). وقد

---

(1) Comolli، Virginia، Boko Haram: Nigeria's Islamist Insurgency، Hurst، London، 2015، p.150.

(2)Affi، L.، Elmi، A. A.، Knight، W. A.، & Mohamed، S.، "Countering piracy through private security in the Horn of Africa: prospects and pitfalls". Third World Quarterly، Vol (37،) No (5)، 2016، P.P.2- 4 .

(3) Sabelo Gumedze، "The private Security Sector in Africa: The 21st Century major causes for Concern "، Institute for Security Studies Monographs، Vol (2008)، Issue (146)، Jul 2008، p.106

أشار استطلاع للرأي أجراه مركز ليفادا في (أكتوبر / ٢٠١٥) عند بدء العمليات الروسية في سوريا إلى أنه بالرغم من دعم أكثر من (٥٠٪) من الروس لسياسة بلدهم تجاه سوريا فإن (١٩٪) فقط كانوا على استعداد لدعم إرسال جنود على الأرض، فعادة لا يحظى متعاقدو الشركات الخاصة بتعاطف عند مقتلهم في ظل نظرة الشعب لهم بأنهم يتلقون أجورًا عالية مقابل الأعمال التي اشتركوا بها طواعية[١].

المطلب الثالث: نشاطات شركة فاغنر خارج روسيا

يتمثل نشاط شركة فاغنر خارج روسيا في كل من سوريا وليبيا والسودان، والتي سيتم التطرق إليها بالتفصيل:

أولًا: سوريا، أخذت فاغنر موقعها في سوريا أعقاب تدخل روسيا في الحرب بسوريا مباشرة، إذ فعلت بتدخلها في سوريا دور شركاتها العسكرية الخاصة في ميدان القتال في سوريا في (أيلول عام ٢٠١٥) تمارس أنشطة متعددة، فإضافة إلى حماية المنشآت الاستراتيجية وحقول الغاز الطبيعي والبترول، فإنهم يؤدّون أيضًا دورًا مهما في تدريب أجهزة النظام على استخدام الأسلحة الاستراتيجية والثقيلة، وفي تدريب الطيارين على استخدام الطائرات الحربية، وعلى رأسها طائرات ميغ MiG[٢]، وقد فتحت هذه الكفاءة لدى عناصر فاغنر الطريق أمام استخدامهم بوصفهم عناصر مقاتلة، ومنحتهم الفرصة للمشاركة في العديد من المعارك على أراضي سوريا، إذ شاركت فاغنر في العمليات العسكرية التي نُفذت على مدينة (تدمر) الواقعة بالريف الشرقي لمدينة حمص في عام (٢٠١٦) وعلى غرب مدينة دير الزور بدءًا من ،(٢٠١٧)، وكانت قد عملت هناك بالتنسيق مع القوات الرسمية التابعة لروسيا[٣]، كما أحكمت المجموعة السيطرة على حقول الغاز في تدمر عندما شاركت في الهجوم الذي نُفذ على شرق دير الزور، إلى جانب ذلك

---

[١] تمدد فاغنر: دوافع تصاعد الصراعات عبر الشركات الأمنية الخاصة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، ٢٠٢١، متاح على الرابط: https://2u.pw/0FFrmlV، تاريخ الزيارة /٤ أيلول/ ٢٠٢٣.

[٢] عبدالقادر محمد علي، الحضوري العسكري الروسي في إفريقيا ودلالاته، ورقة تحليلية، مركز دراسات الجزيرة للدراسات، الدوحة، آيار ٢٠٢١، ص٤.

[3] Nicolas Florquin، "Escalation at Sea: Somali Piracy and Private Security Companies"، In، Small Arms Survey. Small Arms Survey 2012: Moving Targets. Cambridge University Press، 2012، p.206.

تنتشر نشاطات عناصر فاغنر في مناطق القامشلي وعين العرب ومنبج مع انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من هناك[١].

ويختلف دور فاغنر في سوريا عنه في الدول الأخرى، إذ لم تستخدم الشركة في زيادة فعالية أداء القوة الروسية المقاتلة فقط، بل في الوقت نفسه استخدمتها في زيادة النشاط الروسي في سوريا[٢]، **فمن ناحية،** تستمر روسيا في الحرب، **ومن ناحية أخرى،** تصل إلى نقطة استراتيجية كونها اللاعب الحاسم على الأرض، والحاسم دبلوماسيًا أيضًا داخل المعسكر المتحالف مع نظام الأسد[٣]، كما أن روسيا أعادت تصميم جيش النظام وفق هذا المفهوم، وأولت انتباهها لأعمال وحدات الجيش المقربة من روسيا في مناطق الاشتباكات في إدلب والمناطق المجاورة لها، وإلى جانب ذلك؛ في ميدان الدبلوماسية شاركت روسيا في معاهدة سوتشي التي توصل إليها مع تركيا بوصفها ممثلة لمتخذ القرار داخل المعسكر المؤيد للنظام[٤].

ثانيًا: ليبيا، تزايد تدخل الشركة العسكرية الروسية الخاصة فاغنر في الصراع الدائر بين قوات الجنرال المتقاعد خليفة حفتر، قائد مليشيا الجيش الوطني الليبي وخصومه الرافضين لمحاولته السيطرة العسكرية على البلاد [٥]، وقد أضحت مجموعة فاغنر أكثر أهمية في أعقاب عمليات حفتر على العاصمة طرابلس، إذ قدم الروس الدعم التكنولوجي والتقني إضافة إلى تخطيطهم وتحديدهم مسار الاشتباكات على أرض المعركة، ويقومون بإدارة أنشطة تخص تنظيم الوحدات البرية، والقيام بصيانات عسكرية عبر عناصر تقنية، وعناصر مقاتلة، وتشير تقارير أخرى إلى أن عدد مقاتلي الشركة العسكرية فاغنر يتراوح ما بين (١٥٠٠ – ٢٥٠٠) مقاتل، ويحتاج حفتر

---

(1) Rita Abrahamsen and Michael Williams، "Golden assemblages: security and development in Tanzania's gold mines"، in Paul Higate and Mats Utas (eds)، Private security in Africa from the global assemblage to the everyday، Zed book، London، 2017، p.22.

(2) Sarah Percy، "Regulating the private security industry: a story of regulating the last war ".International Review of the Red Cross، Vol (94)، No (887)، 2012، p.p.941-960.

(3) Avant، D. and V. Haufler، 'The dynamics of private security practices and their public consequences: transnational organizations in historical perspective'، in J. Best and A. Gheciu (eds)، The Return of the Public in Global Governance، Cambridge University Press، 2014، p.15.

(4) Ibid، p. 15.

(5) Patrick M. Regan، Third Party Intervention and The Duration of Intrastate Conflicts، APaperpresented to the Annual Meetings of the American Political Science Association Philadelphia، PA 28 August- 1 September 2000، p3، 4.

إلى قوات فاغنر؛ لأنه لا يستحوذ سوى على دعم محدود من الشعب والميليشيات على أرض المعركة في ليبيا[١].

وفي تقرير حديث للأمم المتحدة الصادر في ديسمبر(٢٠٢٠)، إذ قدر عدد العسكريين والمرتزقة الأجانب بـ(٢٠ ألفًا)، وبين التقرير أن في ليبيا مرتزقة روس وتشاديين وسودانيين وسوريين[٢]، وأكد (كوبيش) المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى ليبيا في تقريره لمجلس الأمن في (٢٢ أذار ٢٠٢١) أن المقاتلين الأجانب والمرتزقة لا يزالون في البلاد، وأعادوا تموضعهم في مدينة سرت وضواحيها، وإنشاء مواقع دفاعية على طول محور سرت في وسط ليبيا فضلا عن استمرار وجود المعدات والعناصر الأجنبية[٣].

ثالثًا: السودان، رسميا لم تعلن روسيا مشاركتها في قمع الاحتجاجات السودانية، لكن مشاركة مرتزقة روس في قمع التظاهرات السلمية هي آخر ما كشف الوجود الروسي المتخفي في السودان، لاسيما أثناء المظاهرات السودانية، وهو ما أكدته المعارضة السودانية و جهاز الأمن والمخابرات السوداني، على أن مجموعة فاغنر تعمل بالفعل في السودان وتساند الأجهزة الأمنية في قمع المتظاهرين، ويتبين دور مجموعة فاغنر، فحسب ما يوضحه (بافيل باييف)، الباحث في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية الذي أكد أنها جيش ظل روسي يسمح لروسيا بالتواجد، إذ لا ينبغي أن تكون مع أقل قدر من الخسائر المادية والدبلوماسية والبشرية[٤].

بدأ ظهور فاغنر في السودان عقب زيارة الرئيس السوداني السابق عمر البشير إلى العاصمة موسكو في شهر تشرين الأول من عام (٢٠١٧)، ففي تلك الزيارة الشهيرة طلب البشير

---

[١] محمد الصالح جمال، دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد الحرب الباردة، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر، ٢٠١٩، ص١٥٤.

[2] David Beal، Report on the International Conference The Price of Peace: The Political Economy of Peace Operations، Montreal، Canada: The North-South Institute، The Pearson Peacekeeping Centre، 30 November-1 December 2001، p.3.

[٣] شبين عدنان، خوصصة القوة كمقاربة لإدارة النزاعات المسلحة شركة فاغنر الروسية في ليبيا نموذجا، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية،المجلد (٢)، العدد (٨)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠، ص٦٠، ٦١.

[٤] حسن الحاج علي أحمد، خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، سلسلة دراسات، العدد (٢١٣)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٧، ص١٠.

علنًا من بوتين المساعدة ضد التدخلات الأمريكية في الشؤون السودانية، وعقب الزيارة بأقل من شهر نقلت روسيا أول سرية من شركة فاغنر بقيادة الرائد المتقاعد بالقوات الخاصة (ألكسندر كزنيتسفو) إلى السودان، وجرى إنشاء معسكر لهم في مدينة أم درمان أشرف خلاله عناصر فاغنر على تدريب عناصر القوات الخاصة والاستخبارات السودانية، وتم الاتفاق على الشراكة بينهما في تجارة الذهب والسلاح[١]، وجرى إنشاء معسكر بمنطقة (أم دافوق) على حدود إفريقيا الوسطى مخصصا لهذا الغرض، كما منح البشير فاغنر حقوق التنقيب عن الذهب في عدة مواقع في جبال النوبة ودارفور وولاية نهر النيل، وفي آب (٢٠٢٠) ألقت حكومة روسيا البيضاء القبض على (٣٣) عنصرا من فاغنر على أراضيها ثبت أن من بينهم عدة عناصر تواجدوا في السودان قبل مجيئهم إلى البلاد، وعثر بحوزتهم على شرائح اتصالات و عملات وكروت شحن سودانية، وقد صرح وزير الخزانة الأمريكي (ستيفن منوشين) بأن (يفنغي بريغوجين) وشبكته يستغلان الموارد الطبيعية للسودان لتحقيق مكاسب شخصية [٢] .

في الاستنتاج، يمكن القول إن دور شركة فاغنر الروسية في العلاقات الدولية يظهر بوضوح كجزء من الأنشطة الأمنية والعسكرية. بالإضافة إلى ذلك، فإن نشاطات شركة فاغنر في ليبيا وسوريا وإفريقيا الوسطى وغيرها من البلدان أثارت قلقًا دوليًا وزادت من التوترات الإقليمية. وتبقى العلاقات الدولية ميدانًا ديناميكيًا يعتمد على تفاعل متبادل بين مختلف الأطراف، بما في ذلك القطاع الخاص والشركات الكبرى مثل فاغنر في تشكيل مسار المستقبل للعالم.

من جانب آخر، هناك نقاش حول دور الشركات العسكرية والأمنية في النزاعات والحروب الأهلية، إذ يعتقد **الرأي الأول:** أن هذه الشركات ما هي إلا تنظيمات متطورة لمرتزقة تعمل لمن يدفع أكثر، ولا تهتم أصلًا بإحداث استقرار في المناطق التي تعمل فيها، بل على العكس تساهم في تردي الأوضاع الأمنية وتعرقل بناء الدولة في العالم الثالث[٣]، وأما **الرأي الثاني:** فيرى أن هذه الشركات بغض النظر عن دوافعها المادية، قد أحدثت استقرارًا أمنيًا بأقل التكاليف، وهكذا

---

[١] بوحنية قوي، شركات الأمن الخاصة في إفريقيا: أذرع عسكرية للعولمة، تقارير، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة، ١٢ نيسان ٢٠١٥، ص٦، ٧.

[٢] ياسين طالب، مصدر سبق ذكره، ص٥٣.

[3] Sempijja، Norman، and Resego Reamogetse Letlhogile. "Security-development nexus and the securitization of university spaces in the FeesMustFall protests in South Africa 2016–2018." Africa Review، 2020، p.p. 1-21.

بدأت هذه الشركات تبحث لنفسها عن غطاء قانوني وأخلاقي لتسوغ نشاطها وتحظى بمصداقية وشرعية، كما تسعى للحصول على مهام تكلفها بها الأمم المتحدة لتضفي على نفسها مزيدًا من الشرعية[١].

الخاتمة:

في جو تختلط فيه الحروب التقليدية والحروب بالوكالة– وبشكل سبق أن شهده العالم الحديث– تتبوأ مجموعة فاغنر موقعًا مهمًا في السياسة الروسية، إذ تأخذ مجموعة فاغنر موقعها في المساحة الرمادية من الناحية القانونية دوليًا وداخليًا في تدخلات روسيا العسكرية الخارجية، فروسيا تستخدم عددًا كبيرًا من الشركات الروسية العسكرية الخاصة، لكن فاغنر تميزت بصفتها قوة مقاتلة، بتركيبتها القوية كيفًا وكمًّا، وبالروابط العسكرية التي وسعتها، وبقربها من وزارة الدفاع الروسية، بل من بوتين. كما تقدّم الشركة خدمات بمفهوم شامل عبر ما تنفذه من أنشطة تتعلق بالتدريب والاستشارات العسكرية، جعل شركة فاغنر تتحول إلى أداة من أدوات السياسة الخارجية، وتسلّمها جزءًا من مهام التدخل العسكري، ومن ثمّ تخفيفها التكاليف العسكرية والضغط الدولي عن روسيا، من الأسباب التي جعلت من الشركة لاعبًا مهما.

إن مثال مجموعة فاغنر يوضح مرة أخرى، أن الجيوش النظامية الرسمية لم تعد هي العنصر الوحيد الذي يضبط توازن القوى، وأن ميدان الحرب تجاوز كونه مفهوما يحوي فقط المنظمات والمؤسسات الرسمية، إذ إن استخدام الشركات الخاصة والجنود المرتزقة أداة قوة في السياسة الخارجية أكسب مفهوم التدخل العسكري ماهية جديدة، ومن ثَمّ أسهم في تبوُّء هذه الشركات موقعا مهما في حروب (ما بعد الحداثة) في الأعوام الأخيرة توسّعت مجموعة فاغنر في مناطق الصراع الساخنة، وتبعا لذلك فإن اشتراك مجموعة فاغنر الفعلي في العمليات العسكرية– لاسيما في سوريا وليبيا والسودان– أسهم في جعل روسيا اللاعب المتحكّم في آليات اتخاذ القرار السياسي في مناطق الصراع في هذه الدول.

---

[١] جوليا ترويتسكايا، التوظيف الروسي للعسكرية الخاصة: فاغنر نموذجا، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد (٢٤)، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ٢٠١٧، ص٧٩.

الاستنتاجات:

١- اختلف الفقهاء في إعطاء تعريف موحد للشركات العسكرية والأمنية لكون أن هذا المصطلح غير واضح في فقه القانون الدولي، كما يغيب التوصيف القانوني لموظفي الشركات العسكرية والأمنية، فالبعض يصفهم بالمرتزقة والبعض يصفهم بأنهم أفراد مدنيون.

٢- إن الخاصية الكبيرة الذي تتمتع به الشركات العسكرية والأمنية تتمثل في خاصية الربح المادي مقابل ما تقدمه من خدمات متعددة من تدريب واستشارة ومشاركة في مهام قتالية.

قائمة المصادر:

أولًا: الكتب

١. أحمد حسن الحاج علي، خصخصة الأمن والدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٧.

٢. السيد مصطفى أحمد أبو الخير، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (دراسة قانونية سياسية: التجربة العراقية التجربة الإفريقية)، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨.

٣. جواد طيبة ومحمد المختار، التنظيم القانوني للشركات الأمنية الدولية الخاصة، مكتبة زين، بيروت، ٢٠١٨.

٤. حمزة نجات، المسؤولية عن أفعال الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٧.

ثانيًا: الرسائل والأطاريح

١. أمينة بوعلام، مسؤولية الشركات العسكرية والأمنية عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، (رسالة ماجيستير غير منشورة)، جامعة مؤتة، ٢٠١١.

٢. محمد الصالح جمال، دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد الحرب الباردة، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر، ٢٠١٩.

ثالثًا: المجلات والدوريات

١. أحمد فريد مولانا، شركة فاغنر الروسية: النشأة والدور والتأثير، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، إسطنبول، شباط ٢٠٢١.

٢. بسمة خليل، الشركات الأمنية الخاصة في دول ثورات الربيع العربي ٢٠٢٠-٢٠١١، مجلة رؤية تركية، السنة (١٠) العدد (٢)، مؤسسة (ستا) للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أنقرة، ٢٠٢١.
٣. بوحنية قوي، شركات الأمن الخاصة في إفريقيا: أذرع عسكرية للعولمة، تقارير، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة، ١٢ نيسان ٢٠١٥.
٤. توتة هباز، الوضع القانوني لموظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بين المشروعية الدولية والارتزاق العسكري، مجلة النبراس للدراسات القانونية، المجلد (٤)، العدد (٢)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي تبسي- تبسة، ٢٠١٩.
٥. جوليا ترويتسكايا، التوظيف الروسي للعسكرية الخاصة: فاغنر نموذجا، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد (٢٤)، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ٢٠١٧.
٦. حسن الحاج علي أحمد، خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، سلسلة دراسات، العدد (٢١٣)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧.
٧. خديجة عرسان، للشركات الأمنية الخاصة في ضوء القانون الدولي الإنساني، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٨)، العدد (١)، جامعة دمشق، ٢٠١٢.
٨. شبين عدنان، خوصصة القوة كمقاربة لإدارة النزاعات المسلحة شركة فاغنر الروسية في ليبيا نموذجا، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية،المجلد (٢)، العدد (٨)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠.
٩. عباس وليد، الشركات العسكرية والأمنية ومسؤوليتها عن انتهاكات قواعد القانون الدولي العام، حوليات، جامعة الجزائر ١، المجلد (٣٤)، العدد (٣)، جامعة الجزائر ١، ٢٠٢٠.
١٠. عبدالقادر محمد علي، الحضوري العسكري الروسي في إفريقيا ودلالاته، ورقة تحليلية، مركز دراسات الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢١.
١١. غوروجو آرزوبونياد كوتلوهان، مرتزقة مجموعة فاغنر الروسية، مجلة رؤية تركية، السنة (٩) العدد (٢)، مؤسسة (ستا) للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أنقرة، ٢٠٢٠.
١٢. ماهر أبو خوات، الوضع القانوني للمرتزقة وموظفي الشركات الأمنية الخاصة أثناء النزاعات المسلحة، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، العدد (٣٩)، الجامعة الأردنية، ٢٠١٢.

١٣.محمد تورشين، التمدد الروسي في إفريقيا الوسطى، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢٢.
١٤.محمد عسكر ومحمد عادل، التنظيم القانوني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد (٥٦)، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١٤.
١٥.مراد بوعيشة ومحمد بن فردية، الشركات العسكرية والأمنية داخل إفريقيا: دراسة حالة شركة فاغنر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد (١٤)، العدد (١)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠٢٢.
١٦.مطهر الصفاري، مجموعة فاغنر وروسيا متلازمة الإنكار والتوظيف، ورقة عمل، رقم (٥٦) مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، تركيا.
١٧.ياسين طالب، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ودورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية، مجلة حوليات جامعة الجزائر١، المجلد (٣٢)، العدد (٤)، جامعة الجزائر١، ٢٠١٨.

رابعًا: شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت)

– تمدد فاغنر: دوافع تصاعد الصراعات عبر الشركات الأمنية الخاصة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي .https://2u.pw/0FFrmlV

خامسًا: الكتب باللغة الإنجليزية

1. Avant, D. and V. Haufler, 'The dynamics of private security practices and their public consequences: transnational organizations in historical perspective', in J. Best and A. Gheciu (eds), The Return of the Public in Global Governance, Cambridge University Press, 2014.
2. Burçak Dolek, « A Neo-Marxist Analysis of the Privatization of Security », Master Thesis, Ihsan Dogramci Bilkent University, Ankara, 2014.
3. Comolli, Virginia, Boko Haram: Nigeria's Islamist Insurgency, Hurst, London, 2015.
4. D. Hoe, David Sterling, The Authorized Biography of the Creator of the SAS, Warner Books, London, 1999.
5. David Beal, Report on the International Conference The Price of Peace: The Political Economy of Peace Operations, Montreal, Canada: The North-South Institute, The Pearson Peacekeeping Centre, 30 November-1 December 2001.
6. Deborah. D. Avant, The Market for Force: The consequences of privatizing Security, Cambridge University press, New York, 2005.
7. Krahmann E., "From State to Non-State Actors: The Emergence of Security Governance". In: Krahmann E. (eds), New Threats and New

Actors in InternationalSecurity, Palgrave Macmillan, New York, 2005.
8. Leon Gordenker and Thomas G. Weiss, “Pluralizing Global Governance: Analytical Approaches and Dimensions,” in Leon Gordenker and Thomas G. Weiss, (ed), NGOs, the UN, and Global Governance, Lynne Rienner, London, 1996.
9. Nicholas Tsagourias, and Nigel D. White, Collective Security: theory law and practice , Cambridge University Press, 2017.
10. Nicolas Florquin, “Escalation at Sea: Somali Piracy and Private Security Companies”, In, Small Arms Survey. Small Arms Survey 2012: Moving Targets. Cambridge University Press, 2012.
11. Patrick M. Regan, Third Party Intervention and The Duration of Intrastate Conflicts, APaperpresented to the Annual Meetings of the American Political Science Association Philadelphia, PA 28 August-1 September 2000.
12. Rita Abrahamsen and Michael Williams, “Golden assemblages: security and development in Tanzania’s gold mines”, in Paul Higate and Mats Utas (eds), Private security in Africa from the global assemblage to the everyday, Zed book, London, 2017.
13. Sabelo Gumedge, Elimination of Mercenarism in Africa: A Need for a New Continental Approach, The institute for Security studies, Pretoria, 2008.
14. Sarah K. Cotton, Molly Dunigan, & Others, Views About Armed Contractors in Operation Iraqi Freedom, CA: Rand, Santa Monica, 2010.
15. Sempijja, Norman, and Resego Reamogetse Letlhogile. "Security-development nexus and the securitization of university spaces in the FeesMustFall protests in South Africa 2016–2018." Africa Review, 2020.
16. Thomas J. Biersteker, “Sate, Sovereignty, and Territory” in Carlsnaes, Walter, Risse, Thomas and Simmons, Beth A. (edited by), Handbook of International Relations, Sage, Los Angeles, 2013.
17. Uwe Steinhoff, “Ethics and Mercenaries”, in Tripodi, Paolo and Wolfendale, Jessica, New Wars and New Soldiers, Ashgate, Burlington-USA , 2011.
18. Alex Vines, ‘Mercenaries Human Rights and Legalities’, in A.-F. Musah and J.K. Fayemi (eds), Mercenaries, Pluto Press, London, 2000.
19. Ole Wæver, “Securitization and Desecuritization,” in Ronnie D. Lipschutz, (ed), On Security, Columbia University Press, New York, 1995.

سادسًا: المجلات باللغة الإنجليزية

1. Affi, L., Elmi, A. A., Knight, W. A., & Mohamed, S., "Countering piracy through private security in the Horn of Africa: prospects and pitfalls". Third World Quarterly, Vol (37,) No (5), 201.
2. Caroline Varin, “Turning the tides of war: The impact of private military and security companies on Nigeria’s counterinsurgency against Boko Haram”, African Security Review، Vol (27), No (2), 2018.
3. Comfort Ero, ” Vigilantes, civil defense forces and militia groups: The other side of the privatisation of security in Africa”, Conflict Trends, Vol. (2000), No. (1), 1 June 2000.
4. Farouk Mawlawi, "New conflicts, new challenges: The evolving role for non-governmental actors." Journal of International Affairs, (vol.46), no. 2, 1993.
5. Garry Cleaver, “Subcontracting Military Power: The Privatisation of Security in Contemporary Sub-Saharan Africa,” Crime Law and Social Change, Vol (33), No (1–2), 2000.
6. Giandomenico Majone, “From the Positive to the Regulatory State: Causes and Consequences of Changes in the Mode of Governance,” Journal of Public Policy, Vol (17) ,No (2), 1997.
7. Gideon van Riet, “Intermediating between conflict and security: private security companies as infrastructures of security in post-apartheid South Africa”, Politikon South African Journal of Political Studies, Vol (47), No (1), January 2020.
8. Ian Manners, European [security] Union: from existential threat to ontological security ,(Copenhagen: COPRI, Vol (42), 2002.
9. James Larry Taulbee, “Mercenaries, Private Armies and Security Companies in Contemporary Policy,” International Politics, Vol (37), No (4), 2000.
10. Lacin Idil Oztig, Yildiz Teknik, “Rethinking sovereignty: the implications of the role of private security companies in the prevention and the regulation of unauthorized flows”, Cambridge Review of International Affairs, Vol (33), 2019.
11. Peter Warren Singer, “corporate warriors ،the rise and Ramification of the privatized Military industry”, International Security,(vol (26), No (3), winter 2001/ 2002.
12. Roland Paris, “Human Security. Paradigm Shift or Hot Air?” International Security, Vol (26), No (2), 2001.
13. Sabelo Gumedze, “The private Security Sector in Africa: The 21st Century major causes for Concern “, Institute for Security Studies Monographs, Vol (2008), Issue (146), Jul 2008.
14. Sarah Percy, "Regulating the private security industry: a story of regulating the last war ".International Review of the Red Cross, Vol (94), No (887), 2012.

15. Stephen. M. Walt, "The renaissance of security studies." International studies quarterly, Vol (35) No (2), 1991.
16. Theodore Baird, “Interest Groups and Strategic Constructivism: Business Actors and Border Security Policies in the European Union”, Journal of Ethnic and Migration Studies, Vol (44), 2018.
17. UN High Level Panel, "A more secure world: our shared responsibility." Terrorism ,Vol (145), No (164), 2004.